تاريخ الاستلام: 2020/04/29 تاريخ القبول: 2020/05/13

قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر بين الواقع والمأمول

The Sector of Small and Medium Agricultural Enterprises in Algeria Between reality and expectations

محمد زبير*
جامعة خميس مليانة
m.zobir@univ-dbkm.dz

مراد بريك
المركز الجامعي تسمسيلت
mouradescpgs@gmail.com

سارة حليمي
مخبر المقاولاتية و إدارة المنظمات
جامعة تبسة
sarahelimie@gmail.com

ملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة أكثر شمولية حول واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بشكل عام، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة بشكل خاص، وكذا تحديد المشاكل التي تعترض طريق نجاح هذه المؤسسات.
وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لا يزال بعيدا كل البعد عن المستوى المرجعي العالمي والمقدر ب 45مؤسسة /1000 نسمة مقابل 28 مؤسسة /1000 نسمة فقط بالجزائر, كما أن نسبة مساهمة نشاط الفلاحة لم تتعدى عتبة 0.7 % فقط من اجمالى مؤسسات هدا القطاع.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية، قطاع الفلاحة.

Abstract:
This study aimed at giving a broad view about the topic "the reality of small and medium enterprises in Algeria" in general and "small and medium agricultural enterprises in Algeria" in particular, and the problems of these enterprises.
And the study reached that the small and medium institutions in Algeria is still far from the global reference level estimated at 45 institution/1000 people to 28 institution/1000 people only in Algeria, and that the percentage of the contribution of agriculture activity did not exceed 0.7% of the total institution of this sector.
Keywords: *small and medium enterprises, small and medium agricultural enterprise, agriculture sector.*

المؤلف المرسل: محمد زبير ، الإيميل: m.zobir@univ-dbkm.dz

. مقدمة:

تعتبر التنمية من العمليات الأساسية في أي تغيير يمس مختلف مجالات المجتمع بهدف الوصول إلى أفضل المستويات، فهي بذلك تمثل عملية تغيير حضاري يتم من خلالها إعطاء بديل اجتماعي واقتصادي للواقع التاريخي الذي عاشه ويعيشه المجتمع، فهي تغيير لنمط الحياة ولطريقة ممارستها ولعلاقات الإنسان بالبيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية معا، كما يمس هذا التغيير أيضا أساليب الإنتاج الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي، ويتناول المهارات المادية والقيم الخلقية.

ونتيجة للأهمية البالغة التي يكتسيها موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سعت كل دولة إلى تبني إستراتيجية معينة تتوافق وإمكانياتها وقدراتها البشرية والمادية والمالية، إلا أن هذه الاستراتيجيات تباينت من دولة لأخرى، كما اختلفت بين الدول المتقدمة ونظيراتها الدول السائرة في طريق النمو من جهة أخرى.

كما أصبح موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا في قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العالم، وذلك نتيجة للدور الذي أضحت تلعبه خاصة منذ نهاية القرن الماضي، باعتبارها رائدا حقيقيا وخيارا استراتيجيا للتنمية المستديمة، فهي تلعب دورا رياديا في إنتاج الثروة وتعتبر فضاءا حيويا لخلق فرص العمل. فهي بذلك تعتبر وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية وبيئية ينبغي الاهتمام بها أكثر فأكثر،

كما أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة حلقة رئيسية وأساسية ضمن منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعالم، كونها تمثل نسبة معتبرة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من اقتصاديات دول العالم، بالإضافة إلى تأثيرها المباشرة على قطاعات إستراتيجية أخرى وعلى رأسها قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع التجارة وكذا السياحة...الخ.

والجزائر كباقي الدول انتهجت نفس الاتجاه، حيث أعطت أهمية بالغة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية باعتباره قطاع الاستراتيجي في ظل الإمكانيات و المقومات والثروات الفلاحية الكبيرة التي تزخر بها، وذلك من خلال وضع ترسانة من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية إنشاء هذا النوع من المؤسسات، وخلق العديد من الهياكل والآليات والبرامج التي تدعم وتشجع نموها وتطورها.

ومن أجل دراسة وتحليل هذا البحث قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر؟

وتسعى هذه الدراسة إلى محاولة تحقيق جملة من الأهداف نوردها فيما يلي:

- تشخيص واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني.
- الوقوف على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر.
- معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية.
- الخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات استنادا إلى نتائج الدراسة، يمكن أن يسترشد بها المخططين وواضعي السياسات العامة في هذا القطاع عند اتخاذ القرارات في هذا المجال.

كما اعتمدت هذه الورقة البحثية على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج العلمي المناسب لدراسة هذا الموضوع، حيث تم عرض مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، علاوة على عرض البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر، وتحليل مجموعة من المؤشرات للكشف عن مدى أهمية وأولوية هذه المؤسسات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والإلمام بالموضوع محل الدراسة من مختلف جوانبه، سيتم تقسيم البحث إلى محورين رئيسيين هما:

المحور الأول: قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة بالجزائر.

2. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

لقد سارعت الجزائر كباقي دول العالم إلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة بعد التحولات التي عرفتها السياسة الاقتصادية الوطنية والانتقال من النظام الاقتصادي الاشتراكي إلى اقتصاد السوق مع مطلع سنوات التسعينات من القرن الماضي، وما نجم عنها من تغيرات عديدة منها فتح باب الاستثمار على القطاع الخاص، والعمل على تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مختلف الآليات والبرامج التي سطرتها الدولة لدعم ومرافقة هذه المؤسسة، وازداد الاهتمام بهذا القطاع خاصة مع مطلع القرن 21 نتيجة الوضعية الاقتصادية المريحة التي مرت بها الجزائر.

1.2 تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد كانت للجزائر عدة محاولات في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولكنها تعاريف غير رسمية، فأول محاولة كانت التقرير الخاص ببرنامج التنمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1974- 1977)، الذي وضعته وزارة الصناعة والطاقة مقدمة التعريف الآتي: نسمي مؤسسة صغيرة ومتوسطة كل وحدة إنتاجية:

- مستقلة قانونا.
- تشغل أقل من 500 شخص.
- تحقّق رقم أعمال سنوي أقل من 15 مليون دينار جزائري، ويتطلب الإنشاء استثمارات بها أقل من 10 مليون دينار جزائري.

أما المحاولة الثانية، فقد قامت بها المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية المؤسسات الخفيفة (EDIL) بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1983، ثم كانت المحاولة الثالثة، بمناسبة الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الجبلية سنة 1988.

ولكن بتاريخ 15 ديسمبر 2001 وضع المشرع الجزائري مفهوم صريح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا من خلال القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو التعريف القانوني والرسمي المعتمد في الجزائر إلى غاية سنة 2017. حيث جاء في محتواه ما يلي:[1]

المادة 05: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها المؤسسة التي تشغل مابين 50 إلى 250 عاملا ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و02 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 و500 مليون جزائري؛

المادة 06: تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري؛

المادة 07: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي اقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

الجدول 1: تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون دينار	أقل من 100 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار دينار	من 100 إلى 500 مليون دينار

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

من الملاحظ أن هذا التعريف مستلهم من التعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوربي، و بذلك فهو لا يراعي خصوصيات ومكونات الاقتصاد الجزائري من جهة، ومن جهة أخرى فهو لا يراعي خصوصيات القطاعات الاقتصادية على المستوى الوطني، حيث توجد قطاعات تعتمد على كثافة اليد العاملة، وأخرى تعتمد على كثافة رأس المال، لذا تبقى المسالة تكمن في التمييز النوعي بين المؤسسات وفقا لاستخداماتها التقنية والمعرفية.[2]

وفي سنة 2017 وردت بعض التعديلات في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك وفقا للقانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتضمن للقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أصبحت تعرف على أنها "كل مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية، تشغل من 01 إلى 250 عاملا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 01 مليار دينار جزائري وتستوفي معايير الاستقلالية."[3]

الجدول 2: التعريف الجديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دينار
صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
متوسطة	من 50 إلى 250	من 400 مليون إلى 4 مليار دينار	من 200 إلى 01 مليار دينار

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17-02 المؤرخ في جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 08، 09، 10، ص 06.

2.2 و اقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجز ائر

لقد ورثت الجزائر بعد استقلالها بعض الصناعات الصغيرة والتي كانت تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة بعد ذلك بإنشاء القطاع العمومي الذي راح يتوسع تدريجيا[4]، حيث تم إحصاء 1275 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بالجزائر سنة 1964، لينتقل عددها سنة 1977 إلى 2501 مؤسسة، ثم 2501 مؤسسة سنة 1977، ليقفز عددها سنة 1984 إلى 14150 مؤسسة، ويتضاعف ليصل إلى نحو 29000 مؤسسة سنة 1994.

وشهدت الفترة الأخيرة وتيرة نمو متسارعة بالنسبة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر نتيجة المجهودات الكبيرة التي تبذلها الدولة من اجل ترقيته وتطويره إيمانا منها بالدور البالغ الذي تلعبه في دفع وتيرة التنمية إلى الأمام،

خاصة منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 18-01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والذي كرس أهميتها في الاقتصاد الوطني. والجدول التالي يبين تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

الجدول 3: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية خلال الفترة 2008-2019

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2017	السداسي 1 2018	السداسي 1 2019
PME	519526	625069	619072	659309	711832	777816	934569	1022621	1074503	1093170	1171945
الزيادة	108567	105543	5997-	40237	52523	65984	156753	88052	37668	18667	78775
معدل النمو%	26,41	20,31	0.95-	6.5	7.96	9.27	20.15	9.42	3.68	1.73	7.20

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنوات 2008-2019، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz ، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

يتضح من خلال الجدول أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية قد عرفت تطور ملحوظا خلال الفترة 2008-2019، حيث تم إحصاء 519526 مؤسسة سنة 2008، ليقفز عددها خلال السداسي الأول لسنة 2019 إلى 1171945مؤسسة، أي بزيادة قدرها 652419 مؤسسة، وبمعدل نمو يقدر بـ 125.57% خلال نفس الفترة.

كما تتباين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكلها أو نوعها إلى مؤسسات خاصة وأخرى عامة، حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة اكبر حصة مقارنة بنظيراتها العمومية بنسبة تجاوزت 99% خلال السداسي الأول لسنة 2018، والجدول التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018 حسب نوعها:

الجدول 4: تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النوع في الجزائر لسنة 2018

نوع المؤسسة		عدد المؤسسات	النسبة %
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة			
أشخاص معنوية		628219	57,47
أشخاص طبيعية		464689	42.51
	مهن حرة	*223 195*	20,42
	نشاطات حرفية	241 494	22,09
مجموع المؤسسات الخاصة		1 092 908	99.97
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية			
أشخاص معنوية		262	0.02
مجموع المؤسسات العمومية		262	0.02
المجموع الكلي للمؤسسات		1093170	100,00

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 29 الخاصة بسنة 2016، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

وإذا نظرنا إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر فسنلاحظ فوارق كبيرة من حيث توزيعها على أساس الحجم، حيث تشير التقارير الإحصائية للسداسي الأول من سنة 2019 إلى أن ما نسبته 97% من هذه المؤسسات عبارة عن مؤسسات مصغرة أي المؤسسات التي تشغل على الأكثر 10 عمال، و 2.6% فقط منها مؤسسات صغيرة (المؤسسات التي تشغل ما بين 10 و49 عامل)، و 0.4% فقط من هذه المؤسسات هي مؤسسات متوسطة الحجم (المؤسسات التي تشغل ما بين 50 و 250 عامل)[5]، وهذا دليل على أن أغلبية المؤسسات الناشطة في قطاع

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر هي مؤسسات مصغرة ذات نشاط ورأس مال محدود، وهذا ما يمكن توضيحه أكثر من خلال الجدول التالي:

الجدول 5: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية حسب الحجم خلال الفترة (2015-2019)

نوع المؤسسة	مصغرة		صغيرة		متوسطة		
السنوات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	المجموع
2015	907659	97.12	24054	2.57	2855	0.31	934569
2016	993170	97.12	26281	2.57	3170	0.31	1022621
2017	1042121	97	28288	2.6	4094	0.4	1074503
السداسي1 لسنة 2018	1068027	97.7	21863	2	3280	0.3	1093170
السداسي1 لسنة 2019	1136787	97	30471	2.6	4688	0.4	1171945

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات 2015-2019، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

أما بالنسبة إلى التوزيع الجغرافي لهذا النوع من المؤسسات، فانه يعرف هو الآخر اختلالا واضحا في تحقيق التوازن الجهوي بين مختلف المناطق الوطن، خاصة بين الشمال والجنوب، حيث تتركز أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد محدد من الولايات الشمالية. والجدول التالي يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المناطق الجغرافية الوطنية:

الجدول 06: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخصية معنوية) حسب جهات الأربعة للوطن

الجهات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	السداسي 1 2018	السداسي 1 2019
الشمال	193483	205857	219270	232664	248985	316364	373337	438 260	459 146
الهضاب العليا	96354	105085	112335	119146	128316	102533	118039	136 899	144 836
الجنوب	25033	27902	30153	32216	34569	31692	46525	53 060	55 591
الجنوب الكبير	6517	7058	7561	7735	8247	8825			
المجموع	321387	345902	369319	391761	420117	459414	537901	628 219	659 573

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2008-2019، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

يتضح من خلال قراءة معطيات الجدول أعلاه أن هناك اختلال واضح في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التراب الوطني، فمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر تتمركز بالشمال، ثم تليها جهة الهضاب العليا، وتأتي الجهة الجنوبية من الوطن في المرتبة الأخيرة رغم المساحة الشاسعة التي تمثلها جهة الجنوب من جمالي مساحة الجزائر. والشكل التالي يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب جهات الوطن.

الشكل 1: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على جهات الوطن خلال السداسي الأول لسنة 2019

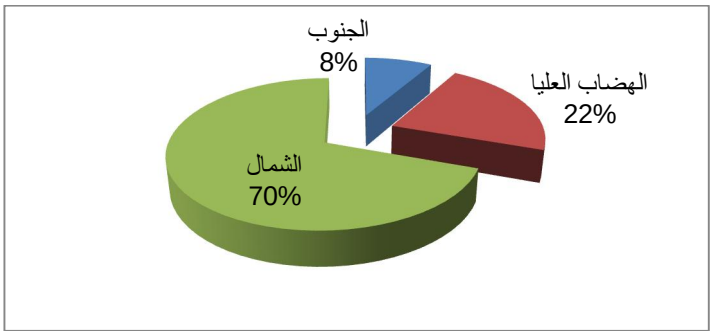

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات السابقة.

ومن اجل الوقوف أكثر على واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من مقارنة معدلات نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمعدلات نمو السكان على المستوى الوطني، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 07: مؤشر تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لتعداد سكان الجزائر للفترة (2001-2015)

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد السكان (10^3)	المؤشر= عدد المؤسسات/ عدد السكان * 1000
2001	245348	30879	8
2002	261853	31357	8.35
2003	288577	31848	9.06
2004	312959	32364	9.66
2005	342788	32906	10.42
2006	376767	33481	11.25
2007	410959	34096	12.05
2008	519526	34745	15
2009	625069	35268	18
2010	619072	619072	17.2
2011	659309	659309	18
2012	711832	37495	19
2013	777816	38297	20.31
2014	852053	39114	22
2015	934569	39963	23.38

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: معطيات الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، ومعطيات وزارة الصناعة والمناجم www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مؤشر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر لم يتجاوز عتبة 11 مؤسسة لكل 1000 نسمة إلى غاية سنة 2005م، ليتطور هذا المعدل ويتجاوز عتبة 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لكل 1000 نسمة ابتداء من سنة 2013م، ليصل إلى ما يقارب 24 مؤسسة لكل 1000 نسمة سنة 2015م، والى 26 مؤسسة لكل 1000 نسمة سنة 2017، وخلال السداسي الأول لسنة 2018، لتصل عتبة 28 مؤسسة لكل 1000 نسمة خلال السداسي الأول لسنة 2019، وهذا يدل على التطور الكبير الذي عرفه قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة (2001-2019)، وذلك بمعدل زيادة يقدر بحوالي 20 مؤسسة لكل 1000 نسمة خلال نفس الفترة.

وبالرغم من كل المجهودات المبذولة من طرف السلطات العمومية في مجال خلق وترقية PME تبقى كثافة القطاع اقل من المعدل المقبول دوليا والمقدر بـ 45 PME/ 1000 ساكن.[6]

كما أن توزيع هذه المؤسسات على مختلف مناطق الوطن يطرح العديد من الإشكاليات، حيث أشارت إحصائيات سنة 2015 إلى وجود حوالي 14 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة (أشخاص معنوية) لكل 1000 نسمة بالجزائر، في حين قدر هذا المعدل بـ 16 مؤسسة/1000 نسمة بالوسط، و13 مؤسسة/1000 نسمة بالجنوب، و11 مؤسسة/1000 نسمة في الهضاب العليا.[7]

وإذا ما قارنا مؤشر عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 نسمة بالجزائر مع دول متقدمة نجد أن هناك تفاوت كبير بينهما، فبالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي فقد كان هذا المعدل خلال سنة 2010م 57 مؤسسة لكل 1000 نسمة، و77.4 مؤسسة/1000 نسمة بالنسبة لايطاليا[8]، في حين قدر بالجزائر بحوالي 17 مؤسسة/1000 نسمة، وهذا ما يستوجب بذل جهود اكبر من قبل السلطات للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة بالجزائر

إن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أنها مؤسسات ذات طابع خدماتي أكثر منه فلاحي أو صناعي، أي أن معظم هذه المؤسسات هي مؤسسات غير منتجة للثروة ولا للقيمة المضافة للاقتصاد الوطني، بالرغم من امتلاك الجزائر لمقومات وإمكانيات فلاحية وصناعية وسياحية كبيرة.

1.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية

يتباين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية من حيث طبيعة الأنشطة الاقتصادية إلى مؤسسات فلاحية و صناعية وخدماتية وأخرى متعلقة بالمناجم والخدمات المتصلة بها وغيرها، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 08: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (2014-2018)

القطاعات	السنوات	2014	2015	2016	2017	السداسي 1 لسنة 2018	السداسي 1 لسنة 2019
الفلاحة	العدد	5220	5805	6311	6687	6973	7368
	%	0.61	0.62	0.62	0.62	0.64	0,63
المحروقات والمناجم والخدمات المتصلة	العدد	2448	2647	2770	2890	2938	3035
	%	0.29	0.28	0.27	0.27	0.27	0,26
البناء والأشغال العمومية	العدد	159825	168595	174876	179326	182501	188290
	%	18.76	18.04	17.1	16.69	16.69	16,06
الصناعة	العدد	78259	83862	89694	95010	97803	102128
	%	9.18	8.97	8.77	8.84	8.95	8,71
الخدمات	العدد	411739	456518	513728	548268	561461	602755
	%	48.32	48.85	50.23	51.02	51.36	51,43
النشاطات الحرفية	العدد	194562	217142	235242	242322	241494	268369

	%	22.83	23.23	23	22.55	22.09	22,90
المجموع		852053	934569	1022621	1074503	1093170	1171945

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 28 إلى 35، للسنوات 2014-2019، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة لم تتعدى نسبتها 1% خلال الفترة 2014-2019م من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، حيث تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة من حيث المساهمة في نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية، حيث لم تتجاوز عتبة 7500 مؤسسة من إجمالي بلغ 1171945 مؤسسة حسب إحصائيات السداسي الأول لسنة 2019، وهذا ما يدل على وجود عدة اختلالات ومشاكل منعت من ترقية وتطوير نسيج هذه المؤسسات في هذا القطاع الاستراتيجي والحساس، رغم كل الإمكانيات والمؤهلات والثروات والمقومات الفلاحية والزراعية والبحرية التي تزخر بها الجزائر والتي تؤهلها لان تكون قطبا فلاحيا عالميا بامتياز.

2.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخصية معنوية) حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية

من اجل إعطاء نظرة أكثر شمولية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الفلاحي، وجب علينا معرفة مدى مساهمتها في ديمغرافيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية والتي تمثل اكبر نسبة من المؤسسات حسب طبيعتها القانونية، وهذا ما يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول 09: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (شخصية معنوية) حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (2006-2019)

الفروع	الخدمات		البناء والأشغال العمومية		الصناعة		الفلاحة والصيد البحري		المحروقات، المناجم والخدمات المتصلة		المجموع
السنوات	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2006	123782	45.88	90702	33.6	51343	19.03	3168	1.18	793	0.29	269806
2007	135151	45.98	100250	34.10	54301	18.47	3401	1.16	843	0.29	293946
2008	147582	45.92	111978	34.84	57352	17.84	3599	1.12	876	0.27	321387
2009	159444	46.10	122238	35.34	59670	17.25	3642	1.05	908	0.26	345902
2010	172653	46.75	129762	35.14	61228	16.58	3806	1.03	1870	0.51	369319
2011	186157	47.52	135752	34.65	63890	16.31	4006	1.02	1956	0.50	391761
2012	204049	48.57	14222	33.85	67517	16.07	4277	1.02	2052	0.49	420117
2013	228592	49.75	150910	32.84	73037	15.89	4616	1	2259	0.49	459414
2014	251629	50.63	159775	32.15	78108	15.72	5038	1.01	2439	0.49	496989
2015	277379	51.57	168557	31.34	83701	15.56	5625	1.04	2639	0.49	537901
2016	302564	52.54	174848	30.36	89597	15.56	6130	1.06	2767	0.48	575906
2017	325625	53.43	179303	29.42	94930	15.58	6599	1.08	2887	0.47	609344
س 1 2018	338201	53.83	182477	29.05	97728	15.56	6877	1.09	2936	0.47	628219
س 1 2019	358936	54.41	188275	28.54	102055	15.47	7275	1.10	3032	0.46	659573

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 12 إلى 35، للسنوات 2006-2019، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسات الخدمية تمثل اكبر نسبة من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية على المستوى الوطني بنسبة تمثيل تفوق 45% خلال الفترة 2006-2018، يليها قطاع البناء والأشغال العمومية بأكثر من 30%، ثم قطاع الصناعة بنسبة تجاوزت 15%، في حين نجد نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لكل من قطاع الفلاحة والصيد البحري بأقل من 1.5%، وقطاع الخدمات ذات الصلة بالمحروقات والمناجم بأقل من 0.5% خلال نفس الفترة، وهذا دليل على عزوف الأفراد نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة خاصة قطاع الفلاحة من جهة، والقيود والعراقيل التي تعيق الاستثمار فيها، وكذا الدور المحصور للدولة في دعم وترقية هذا النشاط الاستراتيجي والمهم في دفع عجلة التنمية الريفية والمحلية من جهة أخرى.

وبالرغم من أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة الخاصة ذات الشخصية المعنوية قد عرف تطورا خلال الفترة (2006-2019)، حيث انتقل عددها من 3168 مؤسسة ليصل حدود 7275 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2019، وبمعدل نمو قدر بـ 129.64% ، إلا أن نسبة مساهمتها من إجمالي المؤسسات قد انخفضت من 1.18 % سنة 2006 إلى 1 % سنة 2013م، لترتفع بعد ذلك بشكل طفيف جدا إلى 1.1% خلال السداسي الأول لسنة 2019، وهذا دليل على انخفاض الاهتمام بهذا القطاع رغم أهمية من قبل الأفراد المستثمرين من جهة ومن قبل الدولة من جهة أخرى.

3.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية العمومية حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية

أما بالنسبة إلى مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الناشطة في قطاع الفلاحة من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية فنجد أن نسبة مساهمتها أفضل مقارنة بمساهمتها في القطاع الخاص، وهذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الجدول 10: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب طبيعة النشاطات الاقتصادية خلال الفترة (2014-2019)

القطاعات	السنوات	2014	2015	2016	2017	السداسي 1 لسنة 2018	السداسي 1 2019
الفلاحة	العدد	182	180	181	88	96	93
	%	33.58	33.83	46.41	32.96	36.64	38,11
المحروقات والمناجم والخدمات المتصلة	العدد	9	8	3	3	2	3
	%	1.66	1.5	0.77	1.12	0.76	1.23
البناء والأشغال العمومية	العدد	50	38	28	23	24	15
	%	9.23	7.14	7.18	8.61	9.16	6,15
الصناعة	العدد	151	161	97	80	75	73
	%	27.86	30.26	24.87	29.96	28.63	29,92
الخدمات	العدد	150	145	81	73	65	60
	%	27.68	27.26	20.77	27.34	24.81	24,59
المجموع		542	532	390	267	262	244

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 26 إلى 33، للسنوات 2014-2019، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قطاع الفلاحة يعتبر قطاع استراتيجي بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية، حيث جاء في صدارة القطاعات الاقتصادية الوطنية بنسبة تراوحت ما بين 33% إلى 45% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الوطنية خلال الفترة (2014-2019)، وذلك بالرغم من تراجع عدد هذه المؤسسات من 182 مؤسسة سنة 2014م إلى 93 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2019، أي بنسبة انخفاض تقدر بـ 25.90%، وهذا ما يوضح وجود اختلالات هيكلية في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية على مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة، وتخلي الدولة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصالح القطاع الخاص من جهة أخرى، حيث انخفض عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية من 542 مؤسسة سنة 2014 إلى 262 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2018.

كما أن النسبة الكبيرة التي حققتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الناشطة في قطاع الفلاحة سنة 2016 والمقدرة بـ 46.41% لا تعكس حقيقة واقع هذا القطاع إذا ما قورنت بإجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2016م، حيث أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الناشطة في مجال الفلاحة قدر بـ 181 مؤسسة من إجمالي مؤسسات صغيرة ومتوسطة قدر بـ 1022621 مؤسسة، أي بنسبة قدرها 0.02% وهي نسبة ضئيلة جدا جدا مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإجمالية الوطنية، وهذا راجع بطبيعة الحال إلى كون تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية قليل جدا مقارنة بنظيراتها الخاصة والتي لم تتجاوز 0.04% سنة 2016.

4.3 توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الفلاحية حسب معيار الحجم

وإذا ما نظرنا إلى واقع توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الناشطة في قطاع الفلاحة حسب الحجم سنجد أن اغلبها هي عبارة عن مؤسسات صغيرة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 11: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية الفلاحية حسب الحجم خلال الفترة (2014-2018)

نوع المؤسسة	مصغرة		صغيرة		متوسطة		
السنوات	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	المجموع
2014	33	18.13	107	58.79	42	23.08	182
2015	37	20.55	113	62.77	30	16.66	180
2016	34	18.78	115	63.53	32	17.68	181
2017	16	18.18	55	62.5	17	19.31	88
السداسي1 لسنة 2018	21	21.87	60	62.5	15	15.62	96
السداسي 1 لسنة 2019	19	20.43	57	61.29	17	18.28	93

المصدر: معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2014-2019، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية النشطة في قطاع الفلاحة هي مؤسسات صغيرة أي المؤسسات التي توظف ما بين 10 و49 عامل بنسبة تتراوح ما بين 58.79% إلى 63.53%

خلال الفترة (2014-2019)، تليها بعد ذلك المؤسسات المصغرة بنسبة تتراوح ما بين 18.13 % إلى 21.87%، وفي الأخير المؤسسات المتوسطة بنسبة تتراوح ما بين 15.6% إلى 23.08% خلال نفس الفترة.

5.3 وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية الناشطة في القطاع الفلاحي

تعتبر ظاهرة وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر طبيعي بحكم أن لكل مؤسسة دورة حياة، ولكن يجب أن لا تتجاوز مستويات معينة غير مقبولة، والجدول التالي يوضح وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية الناشطة في القطاع الفلاحي ومقارنتها بعددها الإجمالي.

الجدول 12: مقارنة معدل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية الناشطة في القطاع الفلاحي بمعدلات وفياتها خلال الفترة (2010-2018)

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	السداسي 1 لسنة 2018
عدد PME الفلاحية الخاصة ذات الشخصية المعنوية	3806	4006	4277	4616	5038	5625	6130	6599	6877
معدل النمو %	-	5.25	6.76	7.93	9.14	11.65	8.98	7.65	4.21
عدد وفيات PME الفلاحية الخاصة ذات الشخصية المعنوية	64	66	55	67	57	74	95	107	41
نسبة وفيات PME الفلاحية مقارنة بعددها %	1.68	1.65	1.28	1.45	1.13	1.31	1.55	1.62	0.60

المصدر: بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشريات المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010-2018، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz. تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

لقد عرف عدد وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية الناشطة في القطاع الفلاحي زيادة معتبرة حيث انتقل من 64 مؤسسة سنة 2010 إلى 107 مؤسسة سنة 2017م أي بمعدل نمو قدر بـ 67.19%، إلا أن نسبة وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الشخصية المعنوية الناشطة في القطاع الفلاحي مقارنة بعددها الإجمالي تبقى نسبة مقبولة، حيث لم تتجاوز عتبة 1.7%.

4. خاتمة:

لقد عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر بشكل عام وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة بشكل خاص تطور ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وذلك نظرا للمجهودات الكبيرة التي بدلتها الدولة من خلال إنشاء هيئات واليات الدعم والمرافقة لهذه المؤسسات، وبالرغم من كل ذلك إلا أن هذا القطاع لم يستطع بعد تحقيق النتائج المرجوة منه .

1.4 النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن إجمالها فيما يلي:

- قفز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية من 619.072 مؤسسة سنة 2010م إلى 1.171.945 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2019، إي بزيادة تقدر بـ 552.873 مؤسسة، ومعدل نمو قدر بـ 89.30%.

- عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال الفلاحة هو الآخر تطورا، حيث انتقل عدد مؤسساته من 3920 مؤسسة سنة 2010 إلى 7368 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2019م، أي بزيادة تقدر بـ 3448 مؤسسة، ومعدل نمو يقارب 88% خلال نفس الفترة.

- وعلى الرغم من الاهتمام والدعم الكبير الذي مني به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بكل أنشطته الاقتصادية من قبل الدولة وسلطاته المحلية، إلا أن هذا القطاع لم يحقق الأهداف المرجوة منه، فلم يستطع تجاوز عتبة 28 مؤسسة لكل 1000 نسمة لغاية السداسي الأول لسنة 2019م، في حين المعدل المقبول دوليا يقدر بـ 45 مؤسسة لكل1000 ساكن.

- كما أن قطاع الفلاحة والصيد البحري بالجزائر كان ولا يزال احد القطاعات الإستراتيجية المهمشة والتي بإمكانها إخراج الجزائر من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وتحقيق الاكتفاء الذاتي خاصة من شعبة الحبوب، والتقليص من فاتورة الاستيراد، وذلك في ظل كل المقومات والمؤهلات والثروات الطبيعية والبحرية والمناخية التي تزخر بها الجزائر، إلا أن واقع هذا القطاع في الجانب الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبقى بعيدا كل البعد عن الغايات المرغوبة منه،حيث أن مساهمته لم تتعدى 0.7 % من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية لغاية السداسي الأول لسنة 2019.

2.4 التوصيات:

وبناءا على ما تقدم من نتائج سنحاول تقديم بعض التوصيات والاقتراحات التي بإمكانها ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية بالجزائر, والتي يمكن حصرها في:

- ينبغي على القائمين بهذا القطاع تبني سياسة واضحة المعالم، تأخذ في طياتها المؤهلات والثروات والإمكانيات التي تتميز بها كل منطقة من مناطق الوطن، والعمل على إيجاد حلول لمشاكل التمويل والعقار والتسيير والتسويق التي تعاني منها هذه المؤسسات، والعمل على بناء إستراتيجية اقتصادية وطنية متكاملة، باعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في قطاع الفلاحة تمثل حلقة رئيسية من بين حلقات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- ضرورة تقديم الدعم والتشجيع للأنشطة الفلاحية والتي تعرف عزوف كبير من قبل المستثمرين والعاملين بالجزائر، وإعادة النظر في شروط الاستفادة من ما تقدمه هيئات دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في الجانب المتعلق بوثيقة امتلاك أو كراء ارض زراعية، والتي تعتبر احد اكبر العقبات التي تحول دون استفادة الكثير من الشباب من مشاريع فلاحية.

- العمل على ترقية الشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة الوطنية من جهة وبينها وبين المؤسسات الأجنبية من جهة أخرى بغية جلب الخبرة والتكنولوجيا ورأس المال, وتحسين قدراتها التنافسية والتسويقية خاصة في الأسواق الأجنبية.

- توفير المناخ الاستثماري الملائم لتطور هذا القطاع من قوانين وتشريعات وإجراءات إدارية وحوافز ضريبية، مع أولوية تأهيل اليد العاملة من خلال برامج ودورات تكوينية وتدريبية، والمرافقة المستمرة لهم للقضاء على المشاكل الإدارية والتسويقية والفنية التي تعاني منها عديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية خاصة في مرحلة النشأة.

5. قائمة المراجع:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، القانون رقم 01-18 المؤرخ في 15 ديسمبر 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المواد 05، 06، 07، ص ص 05-06.

[2] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 03، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2004، ص 25.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02، القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة 05، ص 05.

[4] محمد بلقاسم حسين بهلول، **الاستثمار وإشكالية التوازن الجهوي (حالة الجزائر)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص 362.

[5] معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالسنة 2019، رقم 35، ص 08، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

[6] بوقادير ربيعة ومطاي عبد القادر، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001-2016، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018، ص 278.

[7] بالاعتماد على معطيات وزارة الصناعة والمناجم، نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 26، ص 23، من الموقع الالكتروني www.mdipi.gov.dz، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/03/20.

[8] Farida Nemiri Yaici, **les PME et l'emploi en Algérie une diversité de dispositifs d'appui pour quels résultats ?,** les cahiers du cread, N° 110, p 58.